على النقيض من ذلك، يُشجِّعون على المجيء الى المنطقة»[٩].

ورأت اللجنة ان «نمط هذه السياسة الاستيطانية... يستند، في تغييرات عميقة لا يمكن عكسها، للطابع الجغرافي والديمغرافي لهذه الاراضي، بما في ذلك القدس». وأعربت اللجنة عن يقينها من ان هذه التغييرات تشكّل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها محافل الامم المتحدة[١٠].

واتخذ مجلس الامن الدولي، في جلسته الرقم ٢١٥٩، التي عقدها في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٩، القرار الرقم ٤٥٢. وفيه، أعرب المجلس عن رأيه في ان سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ليست لها صلاحية قانونية، وتشكّل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة؛ وأعرب وعن قلقه ازاء هذه السياسة والنتائج المترتبة عليها بالنسبة الى السكان الفلسطينيين والعرب المحليين؛ وأكد الحاجة الى مواجهة قضية المستوطنات القائمة؛ وراعى المركز المحدّد للقدس؛ واعاد تأكيد قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة بالقدس، وخصوصاً الحاجة الى حماية وصون البُعديْن، الروحي والديني، الفريدين للاماكن المقدسة في تلك المدينة[١١].

وفي ذلك القرار، دعا مجلس الامن حكومة اسرائيل، وشعبها، الى الكفّ، على أساس مستعجل، عن اقامة المستوطنات، وتشييدها، وتخطيطها، في الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وطلب إلى اللجنة، نظراً الى جسامة مشكلة المستوطنات، ان تبقي قيد الاستعراض عن كثب تنفيذ هذا القرار، وان تعود الى تقديم تقرير عنها اليه[١٢].

وفي الرابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٩، قدّمت اللجنة الى مجلس الامن الدولي تقريرها الثاني، الذي ورد فيه ان اللجنة لم تكتشف دلالة على أي تغيير ايجابي اساسي في سياسة اسرائيل، في ما يتعلق بتشييد، وتخطيط، المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة؛ وان اسرائيل مزدرية، تمام الازدراء، بقرارات الامم المتحدة، وبقرارات مجلس الامن الدولي، ولا تزال مستمرة في مسلسل استعمارها للاراضي المحتلة بكل تصميم، وبمخطط مدروس؛ وان ممّا يؤكد هذه الملاحظة هو سياسة اسرائيل المعلنة في اقامة مستوطنات جديدة على أجود اراضي الضفة الفلسطينية، وكذلك سياستها في توسيع المستعمرات القائمة حالياً، وتخطيطها، على المدى الطويل، لاقامة مستوطنات جديدة[١٣].

ونظرت اللجنة بعين القلق الى قرار حكومة اسرائيل بالسماح للاسرائيليين والمنظمات الاسرائيلية بشراء أراضٍ في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأكدت اللجنة رأيها في ان سياسة اسرائيل الاستيطانية تتعارض مع السعي الى احلال السلم، وتؤدي الى المزيد من تردّي الحالة في الاراضي المحتلة[١٤].

ورأت اللجنة ان من اللازم ان يُطلب الى اسرائيل ان تكفّ، على وجه السرعة، عن اقامة المستوطنات، وتشييدها، وتوسيعها، وتخطيطها، في الاراضي المحتلة؛ وأوصت مجلس الامن الدولي بأن يتخذ تدابير فعّالة لحمل اسرائيل على الكفّ عن اقامة مستوطنات في هذه الاراضي، وازالة المستوطنات القائمة، تبعاً لذلك[١٥].

وفي ما يتعلق بالقدس، أوصت اللجنة مجلس الامن الدولي بأن يحثّ اسرائيل على ان تنفّذ قراراته المتعلّقة بهذه القضية والمتخذة منذ العام ١٩٦٧، وان تحجم عن اتخاذ أية تدابير تغيّر مركز القدس، بما في ذلك البعدان، التعددي والديني، لتلك المدينة المقدسة[١٦].